

بوشعيب فهمي
دكتور في العلوم القانونية

تأثير القوانين الحديثة على النظرية العامة للعقد

دراسة تحليلية نقدية في القانون المغربي

قانون حماية المستهلك نموذجاً



الطبعة الأولى

الفهرس

11.....	مقدمة
	الباب الأول: مظاهر تأثير قانون حماية المستهلك على نظرية العقد خلال مرحلة
29.....	تكوين العقد
31.....	الفصل الأول: دور قانون حماية المستهلك في إغناء النظرية العامة للعقد
	الفرع الأول: نظام التعاقد بين ثوابت النظرية العامة للعقد ومتطلبات حماية
31.....	المستهلك
	المبحث الأول: تكريس آليات الحماية القانونية لرضى المستهلك أثناء تكوين
32.....	العقد
33.....	المطلب الأول: الالتزام بالإعلام أثناء التفاوض على العقد
33.....	الفقرة الأولى: نطاق ومضمون الالتزام بالإعلام أثناء تكوين العقد
67.....	الفقرة الثانية: المسؤولية الناجمة عن الإخلال بالالتزام بالإعلام
79.....	المطلب الثاني: دور الالتزام بحسن النية في تخليق العقد
79.....	الفقرة الأولى: مفهوم ومضمون حسن النية
100.....	الفقرة الثانية: جزاء الإخلال بحسن النية
	المبحث الثاني: تبادل الرضا بين القواعد العامة ومقتضيات قانون حماية
105.....	المستهلك
105.....	المطلب الأول: توسيع آليات تبادل الإيجاب والقبول
106.....	الفقرة الأولى: مجلس العقد على ضوء مستجدات قانون حماية المستهلك
124.....	الفقرة الثانية: خصوصية مهلة التفكير في ضوء مستجدات العقد الإلكتروني
130.....	المطلب الثاني: تحديد زمن ومكان انعقاد العقد المبرم عن بعد

- الفقرة الأولى: زمن انعقاد العقد المبرم عن بعد 130
- الفقرة الثانية: تحديد مكان تمام العقد المبرم عن بعد 137
- الفرع الثاني: الحماية القانونية للمتعاقد من الشروط التعسفية 140
- المبحث الأول: الشروط التعسفية بين القواعد العامة ومقتضيات قانون حماية المستهلك 141
- المطلب الأول: دور الآليات التقليدية في الحد من الشروط التعسفية واختلال التوازن العقدي 142
- الفقرة الأولى: إخفاق النظريات التقليدية في الحد من إدراج الشروط التعسفية 143
- الفقرة الثانية: مدى نجاعة نظرية عيوب الرضا في حماية المستهلك وضمان توازن العقد الاستهلاكي 148
- المطلب الثاني: توجهات قانون حماية المستهلك في الحد من الشروط التعسفية 156
- الفقرة الأولى: تحديد الطابع التعسفي للشروط المدرج في العقد 157
- الفقرة الثانية: إلزام المورد بإدراج الشروط المتوازنة في العقد 164
- المبحث الثاني: الشروط التعسفية في مرحلة تكوين العقد والجزاء المترتب عليها... 173
- المطلب الأول: الشروط التعسفية المدرجة في مرحلة تكوين العقد 173
- الفقرة الأولى: الشروط التعسفية التي ترتبط بحدود التزام المهني 174
- الفقرة الثانية: الشروط التعسفية المتعلقة بمحل التزام مهني 178
- المطلب الثاني: الجزاء القانوني المترتب على إدراج الشروط التعسفية 182
- الفقرة الأولى: تقرير بطلان الشرط التعسفي الوارد في العقد 182
- الفقرة الثانية: الإبقاء على العقد واستمراره 185

الفصل الثاني: تعارض مقتضيات قانون حماية المستهلك مع القواعد العامة	
لنظرية العقد	187
الفرع الأول: تقييد الحرية العقدية التعاقدية بمحددات النظام العام العقدي	188
المبحث الأول: الحرية التعاقدية بين القواعد العامة ومقتضيات قانون حماية	
المستهلك	189
المطلب الأول: إرادة الطرفين في مواجهة الطابع الحمائي للمستهلك	189
الفقرة الأولى: ارتباط القوة الملزمة للعقد بمطابقة الإرادة للقانون الموضوعي	180
الفقرة الثانية: تقييد حرية التعاقد بالقواعد الأمرة	197
المطلب الثاني: مظاهر المساس بحرية الإرادة التعاقدية	204
الفقرة الأولى: المساس بحرية الإرادة التعاقدية في عقود الإذعان	205
الفقرة الثانية: المساس بحرية الإرادة التعاقدية في العقود النموذجية	206
المبحث الثاني: النظام العام العقدي كقيود على حرية التعاقد	208
المطلب الأول: مفهوم النظام العام كقيود على الحرية التعاقدية	209
الفقرة الثانية: مظاهر تقييد النظام العام لحرية التعاقد في القوانين الخاصة	219
المطلب الثاني: الآثار المترتبة على مخالفة قواعد النظام العام	235
الفقرة الأولى: ترتيب البطلان على مخالفة قواعد النظام العام	235
الفقرة الثانية: استمرار العقد لمصلحة المستهلك	239
الفرع الثاني: سيادة عنصر الشكلية في ضوء النظرية العامة للعقد ومقتضيات	
قانون حماية المستهلك	241

المبحث الأول: العقد الرضائي بين قانون الالتزامات والعقود وقواعد قانون حماية المستهلك	242
المطلب الأول: مبدأ الرضائية أساس العقد	242
الفقرة الأولى: مفهوم مبدأ الرضائية في العقد	243
الفقرة الثانية: طبيعة العقد الاستهلاكي	249
المطلب الثاني: مبررات العودة إلى شكلية العقود	252
الفقرة الأولى: ضمان الأمن التعاقدي	252
الفقرة الثانية: توفير آليات حماية الطرف الضعيف	254
المبحث الثاني: عنصر الشكلية كقيد على الإرادة العقدية	256
المطلب الأول: اشتراط الكتابة في التصرفات القانونية بين المورد والمستهلك	257
الفقرة الأولى: عنصر الكتابة لإثبات التصرفات القانونية	258
الفقرة الثانية: اشتراط الكتابة لصحة انعقاد التصرفات القانونية	261
المطلب الثاني: الجزاء المترتب على عدم احترام شكلية التصرفات القانونية	267
الفقرة الأولى: بطلان التصرفات لعدم احترام الشكل المطلوب	267
الفقرة الثانية: التدابير الجزائية المترتبة على مخالفة شكلية التصرفات القانونية	269
خلاصة الباب الأول	271
الباب الثاني: مظاهر تأثير قانون حماية المستهلك على نظرية العقد في مرحلة تنفيذ العقد	273
الفصل الأول: التأثير الإيجابي لقانون حماية المستهلك على نظرية العقد	275
الفرع الأول: تعزيز الضمانات القانونية والتعاقدية لمصلحة المستهلك	276

- المبحث الأول: الضمان القانوني لعيوب المنتج أو الخدمة 276
- المطلب الأول: ضمان العيوب الخفية وفقا للقواعد العامة الواردة في ظ.ل.ع. 277
- الفقرة الأولى: مفهوم الالتزام بضمان العيوب الخفية وبيان خصائصه 277
- الفقرة الثانية: الشروط المتطلبية لإثبات العيب الموجب للضمان 289
- المطلب الثاني: مستجدات ضمان عيوب المبيع الواردة في القوانين الخاصة
المتعلقة بالعقود الاستهلاكية 304
- الفقرة الأولى: إعادة النظر في الإطار المفاهيمي لضمان العيوب الخفية 304
- المبحث الثاني: مستجدات الضمان الاتفاقي للعيوب الخفية 325
- المطلب الأول: الاتفاقات المشددة للضمان بين القواعد العامة ومقتضيات حماية
المستهلك 326
- الفقرة الأولى: اشتراط المتعاقد ضمان الصفات في المبيع 326
- الفقرة الثانية: اشتراط ضمان العيوب الظاهرة وتمديد مهل التقادم 330
- المطلب الثاني: الاتفاقات المخففة أو المسقطة للضمان 335
- الفقرة الأولى: الاتفاقات المخففة للضمان 335
- الفقرة الثانية: الاتفاقات المسقطة للضمان 339
- الفرع الثاني: منع المورد من استغلال الضعف وجهل المتعاقد وتوسيع نطاق الامهال
القضائي 343
- المبحث الأول: منع المورد من استغلال ضعف وجهل المتعاقد المستهلك 343
- المطلب الأول: مفهوم استغلال جهل وضعف المستهلك ونطاقه 344
- الفقرة الأولى: مفهوم استغلال ضعف وجهل المستهلك 344

359	الفقرة الثانية: نطاق مفهوم استغلال ضعف أو جهل المتعاقد
361	المطلب الثاني: الجزاء المترتب على استغلال المهني ضعف أو جهل المستهلك
361	الفقرة الأولى: ترتيب الجزاء الجنائي على استغلال ضعف أو جهل المتعاقد
364	الفقرة الثانية: بطلان الالتزام الناشئ عن استغلال ضعف وجعل المستهلك
367	المبحث الثاني: تقرير الإهمال القضائي لصالح المتعاقد المعسر
368	المطلب الأول: إهمال المدين المعسر بين قواعد ظ.ل.ع ومقتضيات قانون حماية المستهلك
368	الفقرة الأولى: مفهوم الإهمال القضائي وأساسه القانوني
387	الفقرة الثانية: الشروط المتطلبية لمنح المهلة القضائية
394	المطلب الثاني: الآثار القانونية للإهمال القضائي والجهة المختصة للبحث فيه
394	الفقرة الأولى: الآثار القانونية المترتبة على الإهمال القضائي
400	الفقرة الثانية: الجهة المختصة للبحث في الإهمال القضائي
407	الفصل الثاني: مساس قانون حماية المستهلك بنظرية العقد خلال مرحلة التنفيذ
408	الفرع الأول: تأثير قانون حماية المستهلك على القوة الملزمة للعقد وتوازنه
409	المبحث الأول: مبدأ القوة الملزمة للعقد كأساس الأمن التعاقدي
409	المطلب الأول: الحق في التراجع عن العقد استثناء من القوة الملزمة للعقد
410	الفقرة الأولى: مفهوم حق المستهلك في التراجع عن العقد
421	الفقرة الثانية: الطبيعة القانونية للحق في التراجع
431	المطلب الثاني: نطاق ممارسة حق التراجع والآثار المترتبة عنه
432	الفقرة الأولى: نطاق ممارسة حق التراجع

- 444 الفقرة الثانية: آثار ممارسة حق التراجع
- 447 المبحث الثاني: تدخل القاضي لمراجعة العقد المبرم بين الطرفين
- 447 المطلب الأول: موجبات تدخل القاضي في جوهر العقد
- 448 الفقرة الأولى: وجود خلل في التوازن بين التزامات الأطراف
- 454 الفقرة الثانية: الالتزام المهرق لكاهل المدين المستهلك
- 459 المطلب الثاني: آثار تدخل القاضي لمراجعة الالتزامات العقدية
- 459 الفقرة الأولى: الحد من الشروط التعسفية للطرف المدين
- 461 الفقرة الثانية: إعادة التوازن العقدي بين أداء الأطراف
- 463 الفرع الثاني: مبدأ نسبية أثر العقد وفق قانون حماية المستهلك والقواعد العامة
- 463 المبحث الأول: مبدأ نسبية أثر العقد في القواعد العامة
- 464 المطلب الأول: القاعدة العامة هي انحصار آثار العقد بين أطرافه
- 464 الفقرة الأولى: انصراف أثر العقد إلى خلف المتعاقد
- 468 الفقرة الثانية: امتداد آثار العقد للدائن
- 470 المطلب الثاني: انصراف آثار العقد إلى الغير
- 470 الفقرة الأولى: التعهد عن الغير
- 471 الفقرة الثانية: الاشتراط لمصلحة الغير
- 474 المبحث الثاني: مبدأ نسبية أثر العقد وفق قانون حماية المستهلك
- 475 الفقرة الأولى: توسيع نطاق آثار العقد الاستهلاكي
- 477 الفقرة الثانية: افتراض مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة
- 480 الفقرة الثالثة: تمديد آثار العقد الاستهلاكي لجمعيات حماية المستهلك

تأثير القوانين الحديثة على النظرية العامة للعقد
دراسة تحليلية نقدية في القانون المغربي : قانون حماية المستهلك نموذجا

484	خلاصة الباب الثاني
485	خاتمة
493	لائحة المراجع المعتمدة
517	الفهرس

مكتبة دار السلام



الثمن : 130 درهم



الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma